اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٧٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

الاقتصاد العراقي والحلقة الليبرالية المفقودة

نزار قاسم محمد

يبدو صحيحاً إلى حدود بعيدة ان العنصر الرئيسي الناقص، أو فلنقل أحد أهم العناصر الرئيسية المفقودة، في البنية الاجتماعية السياسية الراهنة في العراق الحديث والمعاصر هو هشاشة، وربما حتى غياب، الاتجاه الليبرالي القادر على ان يشكل قاعدة انطلاق لعراق المستقبل . فالبلد حكم وعلى مدار عقود حكماً فردياً ديكتاتورياً، سحق البدائل الديمقراطية والليبرالية سحقاً شاملاً ولم يسمح لها بالنمو. وبرغم انه عامل التيارات الدينية والقومية واليسارية معاملة لا تقل وحشية، لكن جزءاً من هذه التيارات، خاصة الدينية والمذهبية منها، كانت لديها مبررات ديمومة واستمرارية وصمود ليست متوفرة لدى التيار الليبرالي الذي لا يتشكل وينمو إلا في مناخ ديمقراطي واستقرار سياسي وديناميكية نشطة لاقتصاد السوق، وهي امور كانت غائبة في العراق، ليس في العقود الثلاثة الاخيرة فقط ، لكن حتى قبل ذلك منذ ان سقطت الملكية بثورة ١٩٥٨ التي ارتدت هي الأخرى طابعاً دامياً. بل ان الملكية العراقية بسبب قصر عمرها ، وبسبب كونها اتت الى العراق من سياق مكاني وعائلي غير عراقي، لم تتمكن من ان توفر ذلك المناخ المحدود من الحريات والممارسة الليبرالية، بالقياس الى ما كان متوفراً في مصر الملكية قبل ثورة الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢.

وبرغم ان العراق تميز على الدوام بوجود نخبة متميزة فيه من الكوادر العلمية والفنية ومن الأدباء والمثقفين والمفكرين وسواهم، الا ان هؤلاء لم يتمكنوا ابدا من ان يتحولوا الى تيار سياسي منظم وفاعل ومؤثر في الحراك السياسي الاجتماعي في البلد، وفي الغالب الأعم، فإن التيار اليساري هو من استقطب شرائح مهمة من هذه النخب في فترات مفصلية من التطور السياسي للعراق الحديث. وعموماً نلاحظ الضعف الذاتي للتيار الليبرالي في العراق قبيل تأسيس دولته الحديثة ، وهو ضعف ادامته الملكية ، قبل أن يأتي العسكر الى السلطة ليقطعوا الطريق على الليبرالية كلية.

لا ريب ان انعدام الوسطية في العراق هو أحد مسببات الأزمة، وليس بعيداً، أن الفكرة الليبرالية، وإن كانت لها أبعاد واقعية في العراق، إلا أن لها حدوداً فعلية فيه، وتهمنا هنا تلك الأبعاد الواقعية التي تتمثل في أن ينهض ممثلو هذا التيار على محدوديتهم وضعف تأثيرهم بمهمة صياغة رؤية واقعية وفعلية عن المجتمع المدني وثقافة اقتصاد السوق بطريقة واقعية انطلاقاً من أوضاع العراق وخصوصيته الثقافية، والعمل على ألا تتحول الفكرة الليبرالية إلى ايديولوجية عقائدية. ان من شأن بلورة عامل مثل هذا أن يحد من اندفاع هذه الغلواء المذهبية والطائفية في عراق اليوم ، وهي غلواء من شأنها أن "تزيف" طبيعة التناقضات الحقيقية في العراق وتصرف الأنظار عن المهام الماثلة أمامه والمتمثلة في بناء العراق الديمقراطي الحديث وإنهاء الاحتلال الامريكي البريطاني لأراضيه، لتجنيب البلاد مخاطر الحرب الأهلية أو الانقسامات المذهبية العنيفة.

وإذا كان المرء لا يستطيع إلا أن يعترف بالحالة الاقتصادية المزرية التي آلت إليها الطبقة الوسطى ، في الأمم كافة ، مع وضوح أشد في العراق ، إلا أنه من المفيد ان نعلم ان هذه الطبقة لم ، ولن، تدمر.. لسبب بسيط جداً وهو إن المستوى الاقتصادي لأفراد هذه الطبقة هو أحد تظاهراتها ومقوماتها.. لكنه ليس المقوم الوحيد لها.. فإلى جانب الحالة الاقتصادية (المرتاحة نسبياً) ثمة مقومات أخرى، قد تكون الأهم، مثل: طبيعة المهن التي يمارسها أفراد هذه الطبقة، وطبيعة الأدوار التي يتمايزون بها، وطبيعة القيم والثقافة السائدة فيهم.. وهي أمور يصعب تدميرها أو القضاء عليها، وهي، فيما أزعم التي تميز هذه الطبقة وتعطيها أهميتها بوصفها حاملة لقيم التقدم وحاضنة للحداثة، بكل ما تعنيه كلمة الحداثة.. ومن هنا، فإنني أرى، ورب ضارة نافعة، أن دفع أفراد هذه الطبقة إلى القاع المحروم ، سيمنح هذا القاع فرصة تاريخية ليعبر عن نفسه، وعن مطالبه، وعن حقوقه المغتصبة.. أي أن هذا القاع سيغدو قادراً على إنتاج خطاب سياسي واقتصادي واجتماعي واع، وعقلاني، قادر على تنوير الجماهير بوضع يدها على مكامن القوة التي تملكها، لمقاومة ما يمارس عليها من صنوف الاستبداد والطغيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا فإن الطبقة الوسطى، بوصفها حاملة لقيم التغيير والتحديث والتطوير والتقدم.. ستبقى كذلك، بغض النظر عن مستوى الدخل الاقتصادي لأفرادها، بل إن انهيار هذا الدخل لايدل على تلاشي هذه الطبقة وانهيارها بقدر ما يدل على الخلل الفادح في التركيبة الاجتماعية للمهن، وفي ترتيب الدخل الذي تدره على أصحابها.. إذ المفروض أن يتكافأ الدخل مع موقع المهنة على سلم القيم الاجتماعية، ومع ما تتطلبه من إعداد وتأهيل ، قد يكون غالباً طويلاً ومكلفاً ، ومع المظهر والسلوك الذي يتوقعه المجتمع ممن يمارسون تلك المهن من حيث اللباس، والطعام،والأماكن التي عليهم ارتيادها أو تجنبها.. وهذا ما وقع الخلل فيه، بعد أن صار الدخل العالي يأتي من مهن هامشية ، مدانة اجتماعياً وأخلاقياً ، كالتهريب والرشوة والمضاربة.. وهي مهن (أعطيناها اسم المهن تجاوزا) تتطلب نوعاً معيناً من الشطارة والفهلوة، والقدرة على الاصطياد في الزوايا المعتمة ، من وراء ظهر القانون. وهذه المهن لا تتطلب أي تأهيل علمي أوتقني (مقارنة بالمهن التي يمارسها أفراد الطبقة الوسطى عادة) وإنما تتطلب قيماً أخلاقية تقوم على الانتهازية، وركوب الموجة . ان الليبرالية المتمثلة بالطبقة المتوسطة يمكن ان تعمل في مجال الاقتصاد ثم في تحويل المجتمع عبر الاقتصاد و بمساعدته في إعادة إنتاج المجتمع والدولة ، وإعادة إنتاج الثروة وتوزيعها ، وتغيير الواقع الطبقي القائم فلا مفر من ان كون هذه الطبقة قادرة على ذلك والا استحال قيام " المجتمع الجديد " المبني على تبني الأيديولوجية الديموقراطية / الليبرالية و ذلك بعد اكتمال لبرلة الاقتصاد التدريجي ، وتكوين مجتمع تتشارك فيه قوى الساحة مع قوى جديدة ، بعضها معارض ، من أجل إنجاح تسريع الانتقال ومساعدة الإسلام السياسي على العمل ضمن حاضنة تنظيمية سلمية تنبذ العنف ، وتعزز البيئة الوطنية الامنة والتوافقية.

في الهم الاقتصادي

حركة السوق واللعب بالثوابت

(١-٣)

على الرغم من خسارة الدولار لنسبة ١٥ بالمئة من قيمته السوقية أمام الدينار العراقي، حين كان الدولار سيد السوق العراقية- وربما مازال-،وحيث أن كل سلع السوق في بغداد كما في المحافظات تعتمد على المستوردات الخارجية امتثالا للعبة تحرر التجارة الخارجية التي فرضها السفير بريمر(سامحه الله) بما اجهز على معظم المنتجات المحلية-ان لم نقل كلها- لتنسحب حالة التضخم الجموح-كما يتلذذ بتسميته خبراء البنك المركزي- على السلع والخدمات معا وبتصاعد يومي لايهدأ، نقول ان ما تحقق في السوق المحلية كان على عكس ما توقعه خبراء البنك المركزي الذين بشروا الرعية امتثالا لرغبات صندوق النقد الدولي بأن انخفاض سعر الدولار أمام الدينار العراقي سيترك آثارا هائلة لصالح الاقتصاد العراقي وتحديدا لمصلحة المستهلك العراقي من خلال أثر انخفاض كلفة الدولار علي المستوردين بنسبة الـ ١٥ بالمئة على عرض مستورداتهم بأسعار لابد من أن تنخفض بنسبة مماثلة لخفض سعر الدولار وهي نسبة لاشك أنها مجزية ومشجعة ومنصفة للمواطن الذي ظل علي الدوام الدافع الوحيد لفاتورة الازمات .

حسام الساموك

نعود لنؤكد أن سياسة خفض سعر الدولار لم تخفق لأنها تعبر عن اجراء خاطئ

وفي نظرة سريعة لما يجري في السوق المحلية نجد أن الآثار الايجابية المنتظرة من واقع ما جرى في اسعار صرف الدولار قد انعكس سلبيا تماما في حركة السوق والسياسات السعرية العشوائية التي باتت تفرض بما يلبي جشع الفريق الملهوف نحو الربح بأية وسيلة من التجار وعلى حساب ابتزاز المواطنين –والشريحة المعوزة منهم خاصة- لتؤكد حقيقة اخفاق سياسة الخفض القسري للدولار أمام الدينار العراقي ليس في التمكن من خفض أقيام السلع والخدمات في السوق العراقية فحسب بل ان هذا الاجراء الطموح سرعان ما اغفل تماما لتستأنف حمى ارتفاع الأسعار لتنعكس مباشرة على تواصل ارتفاع معدلات التضخم متجاهلة كل تبريرات اصدقائنا في البنك المركزي عندما بررو تلكؤ وضوح المؤثرات الايجابية لسياسة خفض سعر الدولار بأنها تحتاج الى ثلاثة أوأربعة أشهرتمهد لجعل الحالة أمرا واقعا،لكن ما خيب رجاءهم ورجاءنا معا أن السلع والخدمات لم يكتف بثبات اسعارها فقط، بل غالت في أنها اتجهت بعناد واضح لتسجيل معدلات أسعار مرتفعة بل غالت أحيانا في الارتفاع.

نعود لنؤكد أن سياسة خفض سعر الدولار لم تخفق لأنها تعبر عن اجراء خاطئ، انما الاشكال في عدم اعتماد سياسة متكاملة في التعاطي مع الحالة حينما ترك التجار يمارسون جشعهم بفرض الاجراءات التسويقية والسياسات السعرية التي تحقق مصالحهم الضيقة على حساب مصالح عموم المجتمع ومعاناة شرائحه المختلفة،لتترسخ حقيقة قد تكون مرة لكنها الحالة القائمة وهي ان سياسة خفض الدولار نفذت وكأنها صممت لتنصف فصيل التجارممن امتهنوامنهم ممارسة الجشع مع التذكير بأن عددا لايستهان به منهم لم يترددوا في خفض مستورداتهم عندما اتيح لهم الحصول على اسعار اتاحت لهم ربحا معقولا .

اعلان

تدعو وزارة المهجرين والمهاجرين وبالتنسيق مع محافظة بغداد النازحين العائدين الى محافظة بغداد الذين انجزوا معاملاتهم بالتسلسلات من (١-١٣٥) مراجعة مقر محافظة بغداد يوم الخميس الموافق ٢١/٦/ ٢٠٠٧ الساعة العاشرة صباحاً لاستلام منحة المليون دينار.

محمد صفو محمد

مدير عام دائرة الفروع

اعلان

تعلن الشركة العامة للبستنة والغابات احد تشكيلات وزارة الزراعة عن اجراء مناقصة لتجهيز الشركة باكياس نايلون زراعية (تعبئة شتلات). فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة مقر الشركة الكائنة في محافظة بغداد- كرادة داخل خلف مستشفى البشارة الاهلي للاطلاع على الشروط المطلوبة والمواصفات الفنية مقابل تسديد مبلغ قدره خمسة وسبعون الف دينار غير قابل للرد علماً ان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الاثنين المصادف ٢٠٠٧/٧/٩ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

مع التقدير

المدير العام ورئيس مجلس الادارة

اضافة لوظيفته

اعادة إعلان المناقصة المرقمة ٤٠م / ٢٠٠٦

Kerosene Caustic Treater Package

تعلن الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية احدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن / الكائنة في بناية وزارة الصناعة والمعادن –ساحة الطيران – شارع النضال عن وجود مناقصة لتجهيز (Kerosene Caustic Treater Pack-age) وبموجب الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بهذه المناقصة فعلى الشركات المتخصصة الراغبة في التقديم مراجعة القسم التجاري في هذه الشركة للحصول على الشروط مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) دينار (خمسون الف دينار) غير قابل للرد مستصحبين معهم المستمسكات اللازمة وتقديم عطاءاتهم في ثلاثة ظروف مغلقة ومنفصلة (فني وتجاري ومستمسكات الشركة) علماً ان آخر موعد لقبول العطاءات سيكون لمدة (١٥) يوماً من تاريخ نشر الاعلان وسوف يهمل أي عطاء غير مستوف للشروط القانونية ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان والشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.

مع التقدير